

المقدمة

ترجع بعض الدراسات تفاوت الأفراد واختلافهم في الاتجاهات السياسية إلى العوامل النفسية، والنفسية الجسمية، والنفسية الاجتماعية، والاجتماعية، فالكثيرون من علماء النفس يعتقدون أن أصل الصراعات السياسية بين الأفراد يعود إلى اختلافاتهم في الاستعدادات النفسية التي اكتسبها منذ ولادتهم والتي تعود إلى حد كبير إلى تكوينهم البيولوجي. ويرى كل من "هيمانس وفيرزما"، أن شخصية الإنسان هي المجموع الكلي لما لديه من سمات تميزه عن غيره وتحدد سلوكه في الأوضاع المختلفة، وقد استنادا على ثلاثة سمات رئيسية في تصنيف الأفراد وتحديد اتجاههم السياسية وهي: الانفعالية (مقدار التأثير)، والفاعلية أو النشاط، والترجيح (مدى التأثر في نفسية الفرد). في حين حاول فريق آخر من علماء النفس الاعتماد على التصنيف النفسي الجسمي للأفراد في تفسير اتجاهاتهم السياسية، فذهب العالم النفسي الفرنسي "ايمانويل مونييه" إلى الاعتماد على نظرية "كركشمير" التي تقوم على التمييز بين ثلاثة أنماط من الأفراد وهم: النمط الممتلئ وهو الشخص المتقلب بين حالتي المرونة والتشدد، وبين حالتي السكون والنشاط، والنمط النحيف وهو الشخص المثالي المتطرف والطاغية الذي لا عاطفة له، والنمط الرياضي وهو الشخص الذي يجمع بين الركون الهادئ وشيء من الانفجار أما علماء النفس الاجتماعيون المحدثون فقد اهتموا بديناميكية تنظيم مختلف العوامل المتداخلة في شخصية الفرد، وبالنسبة إليهم، فإن شخصية الفرد واتجاهاته بصورة عامة، هي نتاج ذلك التفاعل القائم بين الفرد بتكوينه البيولوجي واستعداداته ودوافعه، وبين بيئته الاجتماعية بما فيها من علاقات معقدة يؤثر فيها وتأثر فيه¹.

وعلى صعيد التفسير الاجتماعي للسلوك السياسي، ترى بعض الدراسات إن الأحكام التي يصدرها الإنسان حول الطبيعة البشرية قد يكون لها أثر على الأحكام التي يصدرها حول مواضيع سياسية معينة² هذه الأحكام يمكن أن يعبر عنها بأنها مجموعة من القيم³

¹ أحمد زيبان الربيعي، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، عمان، (بلا ناشر)، ط1، 1993، ص 69-70.

² Morris Rosenberg, "Misanthropy & Political Ideology," American Sociological Review, Vol. 21, 1956, p. 694.

³ تعرف القيم على أنها مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة ويشترط أن تتألف هذه الأحكام قبولا من جماعة اجتماعية معينة حتى تتجسد في سيقات الفرد السلوكية أو اللفظية أو اتجاهاته واهتماماته. انظر حول ذلك: د. ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية، مصر، مؤسسة الخليج العربي، 1984، ص 24.

وتعني القيم أيضا: "الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك"، أما القيم الاجتماعية فهي اهتمام وميل وحب الفرد أو عدمه للناس، و "القيم هي لب الثقافة، فالقيم هي أصول التنظيم وأسس التنظيم وأسس التنميط في الثقافة"، و "أن تحديد قيم أي مجتمع هو المفتاح لفهم ثقافة هذا المجتمع ومعرفته"، حول ذلك، راجع: د. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية: مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، 1980، ص 52، 75، 340.

الشخصية المتبادلة التي توضح الميل للارتباط في سلوك سياسي معين¹ أي أن "السلوك السياسي للإنسان وعلاقاته ما هما إلا جزء من وجوده ككائن بشري بكامله... وليس جميع العلاقات الاجتماعية للإنسان مرتبطة سياسياً، لكن يوجد ما يكفي لحملنا على الاهتمام بالقالب الاجتماعي للسلوك السياسي، وإلا تعرض الوصف السياسي والتفسير للتشويش وسوء التفسير... وعلى ذلك فإن أفضل طريقة لتحليل السلوك السياسي هي اعتبار الإنسان عاملاً سياسياً في القالب الاجتماعي للعلاقات بين الأشخاص"²، وإن "اتمام القيم والمعتقدات الثقافية - أي تلك القيم العامة التي تتصل بالموضوعات السياسية- دائماً ما تلعب دوراً أساسياً في بناء الثقافة السياسية، أن الأبعاد الاعتقادية الأساسية مثل علاقة الإنسان بالطبيعة والتصور الزمني، والنظرة للطبيعة البشرية، واتجاه الإنسان نحو رفاقه، وكذلك التوجهات نحو النشاط والإيجابية تبدو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات السياسية"³. ومن هذه القيم الاجتماعية، والتي لها صلة بالجانب النفسي للأفراد والجماعات، التي تؤثر على السلوك السياسي، هي قيم تبني وجهات نظر الآخرين، والاعتراف بالآخر والإيثار والمساندة الاجتماعية، وقيمة المساواة الاجتماعية والتسامح الاجتماعي والثقة الاجتماعية. ومن أجل دراسة تأثير هذه القيم، كشروط نفسية واجتماعية في السلوك السياسي، فإن البحث يتبع الخطة التالية:

مشكلة الدراسة: لعل من بين الأسباب التي أثارت قلقاً شديداً وحيرة كبيرة ثم رغبة لدى الباحث في البحث في مثل هذا الموضوع هو ملاحظته لظاهرة سلوكية متناقضة تتمثل في بعض ملامحها في سلوك بعض المتخصصون في العلوم السياسية الذين يدرسوا مبادئ مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الرأي والرأي الآخر واعتبار الآخر ودرس بعضهم أو/و سافر إلى دول توصف بأنها ديمقراطية ولكن لا يطبقوها على أرض الواقع كما في عدم تطبيقهم لمثل هذه القيم أو أن تطبيقها ضعيف للغاية⁴ ويفترض بناء على ذلك لا يختلفوا عن الشخص العادي الذي لم يدرس ويُدرس العلوم السياسية أو سافر ودرس في دول توصف بأنها ديمقراطية؛ أن هذه الظاهرة هي التي أثارت رغبة الباحث في التحري والبحث والتحليل

¹ Gabriel A. Almond & Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton, Princeton University Press, 1963, p. 281.

² هاينز يولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، دار الأفق الجديدة، 1963، ص 41-42.

³ Sidney Verba, "Comparative Political Culture," in: Lucian W. Pye & Sidney Verba (eds.), Political Culture and Political Development, New Jersey, Princeton University Press, 1965, pp. 521-522.

⁴ في الواقع فإن الباحث نفسه يُعد واحد من عينة مثل هؤلاء المتخصصون في العلوم السياسية. كما تشمل هذه الظاهرة أحياناً الدول التي تدعي أنها ديمقراطية ولكنها تجاهلت الاستماع إلى رأي غيرها من الشعوب والدول، لا بل استخدمت أبشع وسائل العنف مع دول ومواطنين دول أخرى، كما مع سلوك الولايات المتحدة وحلفائها مع شعب العراق وأفغانستان وغيرها من الدول. إن هذه الظاهرة بحاجة إلى دراسة معمقة من طلاب متخصصين في علم الاجتماع السياسي.

في أسباب مثل هذا السلوك. بمعنى آخر أن مشكلة الدراسة تكمن بمحاولة الإجابة على السؤال التالي: لماذا هناك أفراد ومجتمعات تتميز بميل أكبر نحو تقبل وجهات نظر الآخرين. والاعتراف بالآخر والإيثار والمساندة الاجتماعية، والمساواة الاجتماعية، والتسامح الاجتماعي، والثقة الاجتماعية، أكثر من غيرها من الأفراد والمجتمعات؟

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن السلوك الاجتماعي المتمثل في تبني وجهة نظر الآخرين، والاعتراف بالآخر والإيثار والمساندة الاجتماعية، والمساواة الاجتماعية، والتسامح الاجتماعي، والثقة الاجتماعية، أو عكسه يفسر على ضوء أنواع أنماط أو أساليب التنشئة النفسية والاجتماعية ونوع القيم التي نشأ عليها الفرد والمجتمع التي تترك آثاراً على نفسية وشخصية الفرد وسلوكه الاجتماعي السياسي. كما تفترض دراستنا أن التنشئة النفسية والاجتماعية في المجتمعات العربية هي من النمط الذي لا يشجع على التنشئة على مثل هذه القيم، مما قد يضعف من السلوك الاجتماعي السياسي التشاركي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تحليل السلوك السياسي من منطلق تحليل نفسي واجتماعي، وقد يمكن القول بتواضع أنها من بين أولى الدراسات، على الأقل بهذه المنهجية الواضحة والتفصيل، على الأقل، في المجتمعات العربية، التي تتناول تأثير المتغيرات النفسية والاجتماعية في السلوك السياسي، والربط بين علم النفس والسياسة بالإضافة إلى الربط بين علم الاجتماع والسياسة، وبهذا نأمل أن تساهم في اغناء المكتبة العربية والأجنبية وطلاب العلم والباحثين في المجتمعات العربية والأجنبية. فضلاً عن ما تقدم، تعالج دراستنا مواضيع لها صلة مباشرة ووثيقة بالأوضاع الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية، مثل سلوك العنف السياسي في كل من المجتمع العراقي والصومالي والجزائري والسوداني، على سبيل الأمثلة، وغيرها، مما يلقي الضوء على تفسير بعض أسباب هذا السلوك وتسهيل معالجته بالنتيجة، خصوصاً وان هذه الدراسة تحمل في ثناياها توضيحاً وتوجيهاً، وان كان غير مباشر عن الحلول لهذا السلوك غير السوي أو السلبي. ويمكن من خلال الاستعانة بالجوانب النظرية فضلاً عن العملية في هذه الدراسة تطبيق وإجراء دراسات مشابهة في أي مجتمع عربي آخر. فضلاً عن كل ما تقدم، من المحتمل جداً ان تصلح دراستنا مرشداً للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تهتم بالتربية والتنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية فضلاً عن انها يمكن ان تصلح منهجاً تربوياً ودراسياً حيويًا يسهم بالنتيجة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي.

منهجية الدراسة: استند الباحث في محاولته لتعليل وتفسير وجود أو غياب مثل هذه القيم على المنهج المكتبي الذي واهر للباحث دراسات نفسية واجتماعية ميدانية بالإضافة إلى منهج الملاحظة بالمشاركة، والمنهج المقارن، كما اعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي

والاستنباطي. فضلا عن ثلاثة دراسات ميدانية أجراها على عينة واحدة من مبحوثين عراقيين وعينتين من مبحوثين أردنيين.

هيكلية الدراسة: ومن أجل التحقق من صحة الفرضية قسمت الدراسة إلى أربعة فصول: تناول الفصل الأول تبني وجهات نظر الآخرين والاعتراف بالآخر في مبحثين: تناول المبحث الأول قيمة تبني وجهات نظر الآخرين في حين خُصص المبحث الثاني لدراسة قيمة الاعتراف بالآخر. أما الفصل الثاني فقد تناول الإيثار والمساندة الاجتماعية في مبحثين أيضا: كُرس المبحث الأول لقيمة الإيثار في حين خُصص المبحث الثاني لدراسة قيمة المساندة الاجتماعية. وتناول الفصل الثالث دراسة قيمتي المساواة والتسامح الاجتماعي في مبحثين: تناول المبحث الأول دراسة قيمة المساواة الاجتماعية السياسية في حين تناول المبحث الثاني دراسة قيمة التسامح الاجتماعي السياسي. أما الفصل الرابع والأخير فقد كرس لدراسة قيمة الثقة الاجتماعية السياسية في مبحثين: تناول المبحث الأول تعريف وتعليل قيمة الثقة الاجتماعية السياسية. في حين كرس المبحث الثاني لدراسة هذه القيمة في المجتمعات العربية وأبعادها السياسية. وأخيرا، جاءت الخاتمة التي تضمنت خلاصة لهذه الدراسة استنادا إلى فصول الدراسة برمتها وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث؛ وبعد، فقد حاول الباحث جاهدا عند تناوله موضوع هذه الدراسة أن يلتزم بشروط البحث العلمي، ويتحلى بالحيادية والموضوعية عند عرض الوقائع، واستنباط الحقائق مع الأخذ بنظر الاعتبار التوسع المطلوب في بعض الفصول والمباحث والمطالب والاختصار غير المخل في سواها. فضلا عن ما تقدم تضمنت الدراسة مقدمة وخاتمة لها.